

Distr.: General
30 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية:
التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

في ضوء الطفرة التي حدثت مؤخرا في التفاعلات الاقتصادية بين بلدان الجنوب بفضل ما حققته اقتصادات الجنوب الكبرى على النطاق العالمي من سرعة في النمو وتحلٍ بالمرونة، يوجه هذا التقرير الانتباه إلى ملامح التحول في بلدان الجنوب الصاعدة. ومن هذه السمات اتساع نطاق الطبقة الوسطى في هذه البلدان، وانتشار أدوات التواصل والمعارف من حيث كونها أصولا جديدة واعدة لدى البلدان النامية تساعد على بذل جهود محددة ترمي إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة في مجالات كالأمّن الصحي والغذائي وأمن الطاقة. ويستجيب التقرير للقرار ٦٦/٢١٩، الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها السابعة والستين، تقريرا شاملا عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب. وفي ضوء ما تنطوي عليه عمليات التبادل بين بلدان الجنوب من ثروات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولعدد من الشراكات الناشئة في مختلف أنحاء الجنوب، يدعو التقرير إلى إنشاء أشكال متعددة الأطراف من التعاون بين بلدان الجنوب تحقق توازنا إزاء الشواغل المتعلقة بتحقيق العدالة والنمو وحماية البيئة.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

240812 220812 12-44559 (A)



أولا - مقدمة

١ - لم يعد التعاون بين بلدان الجنوب مجرد طريقة بديلة لدعم التنمية في البلدان الفقيرة. أنه يعزز ازدهار التجارة بين بلدان الجنوب التي غيرت جغرافية العلاقات الاقتصادية الدولية وجعلت البلدان النامية القوة المحركة للنمو العالمي. ففي هذا العالم المتغير الذي يعمل من أجل إعادة تنظيم نفسه في مواجهة الأزمات والتحويلات التكنولوجية الحادة في أداء الاقتصاد واحتمالاته، يظل التعاون بين بلدان الجنوب عاملا رئيسيا للاستقرار والأمل.

٢ - ولا يزال التعاون بين بلدان الجنوب عاملا رئيسيا في انخفاض حدة الفقر على مدى عقد من الزمن في أفريقيا، وهو انخفاض جاء في أعقاب حالات انخفاض مماثلة حدثت في آسيا، لتنشأ طبقة وسطى جديدة في كلتا القارتين. وفي تلك الأثناء، أدى الانتشار السريع لشبكات الهاتف المحمول في مختلف أنحاء أفريقيا وآسيا إلى حدوث تحسن جذري في مستويات التواصل داخل البلدان النامية وفيما بينها بالارتباط بالتكنولوجيات الجديدة للاستشعار عن بعد وتجهيز المعلومات، التي يسرت للبلدان النامية أن تتخطى عقبات كثيرة نحو التنمية. هذه الاتجاهات تشير إلى ما يتجاوز الإنجازات والإمكانات: إنها تؤكد أيضا الحاجة إلى أن يتضمن التعاون بين بلدان الجنوب نظرة أوسع نطاقا لمعنى التنمية، أي نظرة تجسد منظورا أوسع للتنمية البشرية.

٣ - كان من شأن تعاضم حجم الدعم المتبادل فيما بين بلدان الجنوب لأغراض التنمية في وقت انحسرت فيه منح المعونات المقدمة من بلدان الشمال أن اجتذب اهتماما وتعليقات على مدى العام الماضي. وفي كثير من التعليقات، كان هناك ميل نحو المساواة بين طريقي تقديم المساعدة الإنمائية، والخلط بين نقل الموارد فيما بين البلدان النامية وجميع أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. بيد أن تدفقات المساعدة الإنمائية من الشمال تختلف كثيرا عن التدفقات من الجنوب، ويتخذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب نطاقا أوسع كثيرا من الدعم المالي والتقني؛ فهو عملية تشاور وتعاون واسعة النطاق يشارك فيها جميع البلدان النامية، وتهدف إلى تحسين قدراتها ورفاهها الجماعي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتمثل المحاولات الرامية إلى اجتذاب المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات دعم التنمية فيما بين بلدان الجنوب ضمن إطار عمل مشترك، لتحقيق فعالية المعونة المقدمة في ساحة السياسات الدولية، خطوة تقاومها البلدان النامية بشدة، الأمر الذي يتطلب تفسيراً وتوضيحا لمفهوم التعاون بين بلدان الجنوب وعملياته. فعمليات المساعدة الإنمائية في المستقبل ستشمل بالضرورة إجراء مناقشات بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، وهذا التقرير يهدف إلى تقديم المساعدة في هذه العملية بإلقائه الضوء على الفروق المتغيرة والطبيعة التكاملية

للتعاون بين بلدان الجنوب من خلال المساعدة الإنمائية التقليدية بإبراز دورها في تغيير المشهد الإنمائي الذي يتحرك فيه لاعبون جدد، وأدوات تقنية وشراكات جديدة وأولويات ناشئة.

ثانياً - حالة التعاون بين بلدان الجنوب

ألف - بلدان الجنوب الناشئة

٤ - أفضى الصعود الذي تحقق في بلدان الجنوب والذي كان محط اهتمام دولي في السنوات الأخيرة إلى ظهور مجموعة من الحقائق الجديدة نوعياً مع ما ترتب على ذلك من آثار مهمة بالنسبة للنظام العالمي. ومن أهم تلك الآثار ما يرد وصفه أدناه.

٥ - طبقة متوسطة جديدة: لقد أدى عقد من الزمان اتسم بارتفاع معدلات النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى نشوء ما وصفه مصرف التنمية الأفريقي بأنه طبقة متوسطة تتألف مما يزيد عن ٣٠٠ مليون شخص من ذوي الدخل الذي يخضع لاعتبارات تقديرية في الإنفاق. وكما هو الحال في جنوب آسيا، فإن تعداد أفراد هذه الشريحة من المجتمع في الوقت الحاضر يفوق كثيراً نظيراتها في أوروبا وأمريكا الشمالية. وبطبيعة الحال، فإن الفجوة الكبيرة بين الشمال والجنوب من حيث الثروة لم تلتئم بعد، ولكن من حيث الاستقرار والنمو في أفريقيا، فإنها تشير إلى قدوم واقع جديد. فالأمر ليس فحسب أن الاستهلاك المحلي يشكل الآن عاملاً له أهمية متعاظمة في قصة النمو في أفريقيا، بل لقد تم أيضاً تحسين قدرة القارة على التعامل مع العديد من التحديات التي تواجهها.

٦ - جغرافية جديدة للتجارة العالمية: تظهر "الجغرافيا الجديدة" للتجارة العالمية التي كثر الحديث عنها واضحة لا في النسبة غير المسبوقة التي تمثلها البلدان النامية في حجم التجارة العالمية في الوقت الحاضر، بل وفي قدرة الجنوب على مواجهة الأزمات المالية والديون التي عصفت بالبلدان المتقدمة الرئيسية. وقد كان من شأن استمرار الطلب على السلع الأفريقية من جانب الصين، الذي يشكل الآن ثلث مجموع صادرات القارة، أن وفر حماية للجنوب ضد ظروف كان بالإمكان أن تنطوي على كارثة بالنسبة لبلدان كثيرة قبل عقد من الزمن. وأفريقيا آخذة في الظهور أيضاً بوصفها وجهة هائية ذات أهمية متزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمثل هذا الاستثمار ربع التدفقات إلى الجنوب، وهو مستوى تاريخي. وعلى الرغم من أن جزءاً كبيراً من تدفقات الأموال الأجنبية يتجه نحو عدد قليل من البلدان، ونحو استخراج المواد الخام، فإن قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، وخاصة السياحة، يستفيدان منها أيضاً.

٧ - وسائل اتصال جديدة: شهد الجنوب زيادة سريعة في الترابط الشبكي داخل البلدان النامية وفيما بينها بفضل انتشار شبكات الهاتف اللاسلكية. ففي عالم يبلغ عدد سكانه نحو ٧ بلايين نسمة، هناك حوالي ستة بلايين هاتف محمول مستخدمة في الوقت الحاضر. ففي الصين هناك أكثر من بليون هاتف، ويوجد في الهند أكثر من ٩٠٠ مليون جهاز. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، استطاعت أفريقيا، عندما كان لديها ٦٢٠ مليون خط، أن تتجاوز أمريكا اللاتينية في الترتيب العالمي لتصبح ثاني أكبر سوق إقليمية للهواتف المحمولة؛ وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، يتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٧٣٥ مليون خط اتصال. وفي الشرق الأوسط، هناك تسعة من كل ١٠ أشخاص لديهم هواتف محمولة؛ وأما في البرازيل، وهي أكبر سوق في أمريكا اللاتينية، فإن عدد الهواتف المستخدمة يزيد بنسبة ٣٠ في المائة عن عدد السكان. فإذا اعتبرنا أن العالم كله لم يكن يوجد فيه، قبل عقد من الزمن، سوى بضعة مئات من ملايين الهواتف النقالة، فإن الآثار العميقة والبعيدة المدى لوسائل الاتصال الجديدة تصبح واضحة كل الوضوح.

٨ - مخزونات جديدة من المعرفة: لما كانت الهواتف الذكية أقل تكلفة وأيسر تناولا في التعامل من أجهزة الكمبيوتر، فإنها تخفض العتبة التي ينبغي تخطيها ليشترك الناس في مجموعة واسعة من الأنشطة التثقيفية والإنتاجية. فالتعلم عن بعد أصبح أيسر منالاً، وكذلك نشر الأخبار التي تتراوح بين نشرات الطقس المهمة للمزارعين وصيادي الأسماك إلى أسعار أسواق الأسهم. ثم إن وسائل الاتصال الجديدة، بتيسيرها عمليات الإنذار المبكر والاستجابة للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، تعزز التماسك الاجتماعي والقدرات الاجتماعية. كذلك فإن الحد من تكاليف جهود التعاون المبذولة في هذا الصدد يقوي قدرات الناس العاديين، ويعزز من ثم العملية الديمقراطية. لقد أصبح الناس في البلدان النامية، بوجه عام، قادرين في الوقت الحاضر، على نحو يفوق ما كانوا عليه في أي وقت مضى، على التعامل مع ما أطلق عليه اسم "شبكة إنترنت الأشياء" (the Internet of things)، وهي تلك الآلات البالغ عددها خمسة بلايين آلة تخزن وتنظم تدفقات المعلومات العالمية ومخزونات المعارف الإنسانية المتراكمة. ومن الأهمية بمكان أن يأتي التعاون بين بلدان الجنوب مواكبا للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي لم يسبق لها مثيل في العالم، والتي لا بد أن تعيد تعريف "التنمية" ذاتها.

٩ - وسائل جديدة لتجهيز المعارف: لقد جاءت أوجه التقدم التي تحققت في تكنولوجيا تجهيز المعارف مثل الحوسبة السحابية و "الهواتف الذكية" التي تقوم بوظائف متعددة، منها الاستشعار عن بعد بواسطة مركبات فضائية صغيرة غير مأهولة وتحمل أجهزة استشعار بصرية وبيولوجية وكيميائية، وأجهزة استشعار أخرى لتضاعف الأثر الإنمائي المباشر لوسائل

الاتصال الجديدة. فهذه التقنيات، مضافا إليها ذلك التكامل الجغرافي - الفضائي للتدفقات المتعددة من البيانات، قادرة على تسجيل المعلومات على خرائط تفاعلية يمكن عرضها على الهواتف الذكية. وهذا الأمر يغني عن الصراع التقليدي لدى صناع القرار للاطلاع على تدفقات متعددة من البيانات وفهمها في ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، وهو ما من شأنه أن ييسر التعاون بين بلدان الجنوب على نطاقات كانت مستحيلة أو باهظة التكاليف حتى قبل عقد من الزمن. على سبيل المثال، يعتمد منتدى جزر المحيط الهادئ، بأعضائه من البلدان النامية^(١) التي تنتشر عبر مسافات شاسعة في المحيط، إلى استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة لمراقبة منطقة لحفظ البيئة البحرية تبلغ مساحتها ٤٠ مليون كيلومتر مربع. وأنشأت خمسة بلدان في الجنوب الأفريقي^(٢) أكبر مشروع في العالم لحفظ الحياة البرية في منطقة تعادل مساحة السويد. وهناك منطقة كافانغو - زامبيزي لحفظ البيئة العابرة للحدود الوطنية، والتي تسمح لقطاعان الفيلة المهاجرة باتباع مساراتها القديمة من دون أن تعوقها الحدود المرسومة على الخرائط. وتحظى المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكاملة من الناحية الجغرافية والفضائية بإمكانات واسعة لتسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإن كانت هذه المعلومات تفيد لشيء واحد فحسب، فبإمكانها أن تجعل أي شخص لديه هاتف محمول مراسلا وشاهد عيان على الأحداث الاجتماعية والبيئية^(٣).

١٠ - مقتضيات جديدة في مجال السياسات: لما كان الجنوب هو محرك النمو الاقتصادي العالمي الذي يتوقع أن يشكل ٦٠ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، فإنه يواجه الآن مجموعة واسعة من المقتضيات الجديدة في مجال السياسات العامة. وأهم هذه المقتضيات التنمية المستدامة. فالنموذج القائم على تحقيق "النمو الآن، ثم القلق على البيئة في وقت لاحق" لم يعد خيارا سياساتيا لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ. يجب أيضا أن تأتي المسائل المتعلقة بالحركات الإرهابية والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، وسائر أشكال الجريمة المنظمة الدولية أيضا ضمن نطاق السياسة العامة للجنوب،

(١) الدول الأعضاء في الوقت الراهن هي أستراليا وباروا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) وناورو ونيوزيلندا ونيوى.

(٢) أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وناميبيا.

(٣) أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ٢٤/٢٠١١ لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لتكون منتدى للتنسيق والحوار فيما بين الدول الأعضاء وبين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية.

لأنها تسهم في التوتر في المنطقة، وتعمل على تقويض الحكم الرشيد، وتجعل التعاون صعبا، إن لم يجعله مستحيلا.

باء - دفع عجلة التنمية البشرية المستدامة

١١ - في الوقت الذي تتطلع فيه البلدان النامية إلى ما وراء المسائل المعيشية، هناك تركيز متعاظم على التنمية البشرية. فالمسائل التي تنضوي تحت هذا البند ليست جديدة، ولكن هناك توجه للنظر فيها ضمن إطار استراتيجي.

الأمّن الغذائي

١٢ - في حين تضاعف عدد سكان العالم في السنوات الخمسين الماضية، زاد إنتاج الغذاء ثلاثة أضعاف. ونتيجة لذلك، هناك من الغذاء في العالم اليوم أكثر مما يكفي لإطعام سكان العالم الذين يزيد عددهم عن سبعة بلايين نسمة. غير أن هناك ما يقرب من بليون شخص الجوع حالة واقعية يعانونها يوميا. وأسباب ذلك متعددة. فما يقرب من ثلث الأغذية التي تُنتج إما تأكله الآفات أو يتعرض للتلف بسبب سوء التخزين، أو يلقي به ضمن نفايات المطبخ (ما يهدره المستهلكون في البلدان الغنية من الطعام سنويا - ٢٢٢ مليون طن - يساوي تقريبا كامل إنتاج الأغذية الصافي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: ٢٣٠ مليون طن). وكثيرا ما تذهب الأغذية سدى بسبب عدم توافر هياكل النقل الأساسية. ويمكن أن تحول النظم التجارية التقييدية، والمسؤولون الفاسدون والتجار المتعطشون للربح دون وصول الطعام إلى الجائعين. وباختصار، فإن أسباب الجوع الجماعي لا تتصل بمسألة الإمدادات الغذائية فحسب؛ "فالأمّن الغذائي" مرتبط بالحكم الرشيد. وما لم يتم التعامل مع تلك المسائل على نحو شامل، فسوف يصعب القضاء على الجوع.

١٣ - يتطلب استمرار التعاون بين بلدان الجنوب بشأن الأمّن الغذائي إطلاق مبادرات تتراوح بين تبادل الخبرات بشأن طرق زيادة الإنتاجية، وتقديم المساعدة التقنية في مجال إدارة مستجمعات المياه، وإجراء البحوث العلمية بشأن تطوير البذور لتكييفها وفقا لظروف معينة في مناطق مختلفة. ومن المبادرات المحددة في هذا الصدد، مركز البذور الجديد التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في زامبيا، الذي يسعى إلى كفالة أن يحصل المزارعون في المنطقة على أفضل البذور الهجينة المتاحة؛ والتحالف من أجل ثورة حضراء في أفريقيا الذي تولى الاتحاد الأفريقي رعايته، والبرنامج الذي أطلقتته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) مؤخرا للحد من فضلات الطعام. وهناك نحو ٤٠ مشروعا تحت رعاية المنظمة

يشارك فيها خبراء من البلدان النامية حيث يعملون مع المزارعين في بلدان نامية أخرى أو في برامج تدريبية لنشر أفضل الممارسات.

١٤ - لقد أصبحت الميزة النسبية للتعاون بين بلدان الجنوب مسألة راسخة؛ ولكن هناك حاجة إلى إجراء دراسات إضافية لتحديد مجموعة كاملة من أفضل الممارسات. فينبغي المزاجية بين أفضل العلوم الزراعية وأفضل المعارف التقليدية في مجالات مثل إدارة المياه، واستخدام الطاقة، وإنتاج مواد غذائية تكون مغذية وبأسعار معقولة، والتكيف مع تغير المناخ. وهناك، على وجه التحديد، حاجة إلى ضمان عدم إقصاء أصحاب الحيازات الصغيرة عن ممتلكاتهم باسم التحديث، أو عدم سلب المرأة إمكاناتها.

١٥ - تتجلى المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة والصحة العامة مجتمعة في الجهود المبذولة من أجل تعزيز التجارة في المنتجات الغذائية العضوية. وعلى الرغم من أن الأجزاء الأكثر ربحاً في السوق العالمية للأغذية العضوية، البالغة قيمتها ٦٠ بليون دولار، هي في أوروبا وأمريكا الشمالية فإن أصول الإنتاج موجودة بصفة رئيسية في الجنوب: فمن بين ما يقدر عددهم بمليونين من المزارعين معتمدين لإنتاج الأغذية العضوية في جميع أنحاء العالم، هناك نحو ٨٠ في المائة في البلدان النامية (٣٤ في المائة في أفريقيا، و ٢٩ في المائة في آسيا و ١٧ في المائة في أمريكا اللاتينية). وتحتوي البلدان النامية أيضاً على ٧٣ في المائة من الأراضي المعتمدة لجمع المواد الغذائية البرية العضوية وتربية النحل. وهناك عدد لا يحصى من المزارعين الآخرين في البلدان النامية يمارسون الزراعة العضوية من دون أن يكونوا معتمدين رسمياً. وفي شباط/فبراير عام ٢٠١٢، اتفق الفريق العامل لآسيا المعني بإمكانات الوصول إلى أسواق الأغذية العضوية العالمية (الذي يتألف من ممثلين عن القطاع العام و/أو ممثلين عن القطاع الخاص من بوتان وكمبوديا والصين والهند وإندونيسيا واليابان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا ونيبال والفلبين وجمهورية كوريا وسري لانكا وتايلند وفيت نام) على وضع معيار للأغذية العضوية لمنطقة آسيا، وكانت تلك خطوة نحو تيسير التجارة بالمنتجات الغذائية العضوية داخل المنطقة ومع الأسواق في البلدان المتقدمة.

الأمن الصحي

١٦ - يشهد التعاون بين بلدان الجنوب في القطاع الصحي تحسناً أيضاً، ومن ذلك جهود مهمة، وإن كانت بوجه عام غير بينة، تبذل في مجالات البحث والتطوير لإنتاج وتسويق العقاقير الصيدلانية المطلوبة في البلدان النامية. وهذا يعكس ويتبع الجهود التي تبذلها الحكومات، والتي تشمل على نحو متعاطف عناصر البحث والتطوير في اتفاقات ثنائية واتفاقات متعددة الأطراف. فقد أبرمت الصين، مثلاً، اتفاقات ثنائية مع ١١ دولة أفريقية،

ولديها صندوق لدعم المشاريع. ولدى الهند ميزانية تبلغ قيمتها ٤٠ مليون دولار لبرنامج س. ف. رامان الدولي للزمالات الجديد، الذي يجلب باحثين أفريقيين للعمل في مؤسسات هندية. ويقوم كل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والشراكة القائمة بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، والسوق المشتركة الجنوبية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي^(٤)، بتعزيز الروابط العلمية والتكنولوجية في إطار عضوية كل منها.

١٧ - على الرغم من الأهمية التي توليها الحكومات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا، فإن المعلومات المتعلقة بما يحدث في الواقع تظل نادرة. وقد أشارت دراسة حديثة^(٥) حول التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال التكنولوجيا الحيوية إلى هذا العجز بأن أكدت أن حجم الاهتمام الذي يولي لهذا المجال، بصرف النظر عن الدعم السياسي، "غير معروف". واستنادا إلى بحوث أجريت في قواعد البيانات الموجودة فيما يتعلق بعدد من البلدان النامية التي تتعاون في مجال التكنولوجيا الحيوية (الأرجنتين وبنغلاديش والبرازيل والصين وكوبا ومصر والهند والأردن وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وتايلند وزامبيا)، وجدت الدراسة أن مستوى التعاون كان منخفضا، ولكنه كان ملحوظا ومتزايدا: فمن بين ١,٢ مليون ورقة في مجال التكنولوجيا الحيوية الصحية نشرت في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٩، كان مؤلفو ١٧ في المائة منها من البلدان النامية. علاوة على ذلك، فإن عدد المؤلفين من البلدان النامية تضاعف أربع مرات في تلك الفترة: من ٦ ١٩٠ في عام ١٩٩٦ إلى ٢٦ ٦٤٨ في عام ٢٠٠٩. ولا تشمل هذه الأرقام أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات، والتي عملت أيضا من خلال التعاون في مجال إنتاج لقاحات وأدوية لمعالجة الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الشائعة الأخرى. وعلى أساس الردود التي وردت على استبيان أعد في هذا الصدد، وجدت الدراسة أن معظم التعاون الذي اضطلعت به الشركات (٦٠ في المائة) شمل توزيع أو تسويق الأدوية و/أو توفير لوازم. ومن بين من ردوا على الاستبيان، لم يشارك في أنشطة التعاون في مجال البحث والتطوير سوى ١٣ في المائة. وكان هناك اتفاق على نطاق واسع على أن العقبات الرئيسية التي تعترض زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال البحث والتطوير هي نقص التمويل وافتقار الأولويات لديها إلى مجالات تركيز محددة.

(٤) أفغانستان، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وسري لانكا، وملديف، ونيبال، والهند.

(٥) انظر: Halla Thorsteindóttir, ed., *South-South Cooperation in Health Biotechnology: Growing Partnerships amongst Developing Countries* (International Development Research Center, Ottawa, and Academic Foundation, New Delhi).

١٨ - وكما هو الحال في ما يتعلق بالأمن الغذائي، هناك عوامل متعددة تؤثر على الأمن الصحي، ثم إن المؤشرات الحالية ليست ذات صلة تماما لأنها تَجَنَح إلى إعطاء وزن غير متناسب لعوامل من قبيل عدد المستشفيات والأطباء، ولا تعطي وزنا كافيا للعوامل الأخرى كالأخطار البيئية، وعادات ممارسة الرياضة، ونوعية الطعام. فالبيانات المتعلقة بهذه الجوانب يجب أن تكون خاضعة لتعاريف ومقاييس موحدة قبل أن يتوافر لصناع القرار أساس لاتخاذ إجراءات فعالة. على سبيل المثال، من أجل تحسين الصحة العامة، فإن الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية المتعلقة بمكافحة التبغ هي بصدد اعتماد التعاون بين بلدان الجنوب وسيلة للحد من إنتاج واستخدام منتجات التبغ.

أمن الطاقة

١٩ - أدى عدم تيسر الوصول إلى إمدادات الطاقة بصورة مستمرة إلى إعاقة تحقيق نمو في البلدان النامية على مر السنين. وقد لاحظت الدراسات أنه في حين لا يزال معدل استهلاك الفرد من الطاقة في البلدان النامية أقل منه في البلدان المتقدمة، فإن معدل النمو السنوي في استهلاك الطاقة يبلغ ما بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف المعدل في البلدان المتقدمة. وفي نفس الوقت، أدى النمو الاقتصادي السريع الذي شهده الجنوب على صعيد العالم على مدى العقد الماضي، إلى ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة. وبفضل النمو الاقتصادي السريع الذي حققته بلدان نامية، كالبرازيل والصين والهند، زادت هذه البلدان حجم استهلاكها من الطاقة، وأصبحت تعتمد بصورة متزايدة على واردات النفط، ومعظمه من بلدان أخرى في جنوب العالم. وتشمل الجهود الرامية إلى تسريع وتأمين مكاسب التنمية المستدامة في الجنوب الآن مناقشات وبرامج متعلقة بالسياسات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الرامي إلى الحد من الإفراط في الاعتماد على الوقود الأحفوري، الذي يساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري، واعتماد مصادر الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية، والطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية.

٢٠ - علق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو+٢٠) أهمية كبرى على جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي أثناء مؤتمر ريو+٢٠، نظمت مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمنظمة الدولية للفرانكوفونية حلقة لمناقشة الحاجة إلى نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية لتوفير الطاقة لفقراء العالم. وكان أحد الأمثلة الناجحة التي أشير إليها خلال حلقة النقاش هو خط الغاز لغرب أفريقيا، وهو مشروع نقل الغاز لمسافة تزيد عن ٧٠٠ كيلومتر، من نيجيريا إلى بنن وتوغو وغانا، حيث استطاعت شركات القطاع الخاص والقطاع العام أن تشارك في الجهود بتقديم الدعم المالي

والتقني. وفي أثناء المؤتمر أيضا، جرى، في معرض التعاون بين بلدان الجنوب، تقاسم حلول ناجحة تتعلق بتحقيق التنمية في بلدان الجنوب، بما فيها حلول بشأن توفير الطاقة النظيفة في غينيا - بيساو. أما المشروع الذي تمّوله الشراكة القائمة بين البرازيل وجنوب أفريقيا والهند التي نفذت حتى الآن استراتيجية لاستخدام الطاقة الشمسية في المناطق الريفية، مزودة بذلك ٣٠٠٠ فرد بالكهرباء، فيزعم توسيع نطاق نشاطها ليشمل ٢٠ قرية إضافية في غينيا - بيساو.

٢١ - إضافة إلى المناقشات العالمية وعرض الجهود الناجحة التي بذلتها بلدان الجنوب في مجال أمن الطاقة، شملت الإجراءات العملية أيضا التدريب وتبادل المعارف والمهارات. وقد استفاد قطاع الطاقة النيجيري من برامج قام من خلالها المعهد الهندي الوطني للتدريب في مجال الطاقة بتدريب موظفين أساسيين من معهد الطاقة الوطني للتدريب في نيجيريا، وشركة الطاقة القابضة في نيجيريا، والوكالات الحكومية ذات الصلة، بتمويل جزئي من البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويزعم تقديم التدريب في المستقبل في الأرجنتين وتايلند. وكُلف معهد الطاقة والموارد في الهند بجمع ما لديه من خبرات إلى المناطق الريفية في أفغانستان من خلال مشروع وفر التسهيلات اللازمة لتنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعلق بتنمية القدرات وتقديم الدعم المؤسسي لتوفير مصادر مستدامة للطاقة المتجددة لإمداد سكان المناطق الريفية في ذلك البلد بالكهرباء. ووسعت الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب أيضا مبادراتها للتعاون في مجال الطاقة بين بلدان الجنوب، التي تركز على صناعة النفط، لبناء القدرات لدى المقبلين الجدد على هذه الصناعة من بلدان الجنوب من خلال تبادل المعارف بين الشركاء، بما في ذلك ترينيداد وتوباغو وغانا وسورينام وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٢٢ - ويتجلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واضحا في العديد من المبادرات التي تدعمها الأمم المتحدة ومختلف شركاء التنمية الآخرون لحفز التنمية الخضراء. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أطلق الأمين العام مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، مُعلناً عام ٢٠١٢ سنة دولية لتحقيق التنمية المستدامة للجميع، ومحددا الهدف الطموح الرامي إلى تأمين الطاقة المستدامة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وركزت استراتيجية الصين في هذا الصدد على الاستثمار في نشر التقنيات والتبرع بها للحفاظ على الطاقة وترشيد المياه وتوفير الطاقة المتجددة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

٢٣ - في عام ٢٠٠٨، أنشأ الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي من أجل الطاقة. وفي الاجتماع الرفيع المستوى الأول للشراكة، المعقود في فيينا في

أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أطلق القادة الأفارقة والأوروبيون برنامج التعاون في مجال الطاقة المتجددة من أجل تعبئة التكنولوجيا والخبرات والقدرة على الابتكار في أوروبا، لبناء الخبرات والقدرات في أفريقيا نحو تطوير إمكانات الطاقة المتجددة الواسعة وغير المستغلة إلى حد كبير في أفريقيا. وسوف يساعد أيضا على بناء منطقة جديدة للتجارة الصناعية والتعاون في مجال الأعمال بين أفريقيا وأوروبا. وقد حدد هذا البرنامج، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي من أجل الطاقة، هدفا لتحقيق إمكانية الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة لما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص إضافي بحلول عام ٢٠٢٠. وسوف يسهم أيضا في تحقيق أهداف الشراكة المتفق عليها للحصول على الطاقة المتجددة وبناء مرافق للطاقة الكهرومائية، والقدرات المتصلة بطاقة الرياح، وقدرات الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الأحيائية الحديثة.

تطوير الهياكل الأساسية

٢٤ - تعد حالات نقص الهياكل الأساسية من بين أخطر العقبات التي تعوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وما زال الحال مستمرا على هذا النحو. ولا يوجد تمويل كاف لمشاريع الهياكل الأساسية في جميع البلدان النامية تقريبا، حيث توجد حاجة ماسة، على وجه الخصوص، إلى استثمارات في مجالات الطاقة المستدامة والنقل والمياه. وتساعد استثمارات مقدمي المساعدة الإنمائية الجنوبيين في الهياكل الأساسية للبلدان المستفيدة من البرامج على تنويع اقتصاداتها، إذ أنهما توفر مصادر طاقة يمكن التمويل عليها، وتوفر طرق النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكاليف أقل. وبين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨، بلغت حصة مقدمي المساعدة الإنمائية الجنوبيين ٤٧ في المائة من التمويل الرسمي للهياكل الأساسية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد تم تسليم معظم المشاريع في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها وفعالة من حيث التكلفة.

٢٥ - والداعمون الرئيسيون الجنوبيون لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هم (بالترتيب تنازليا حسب المساعدة الإنمائية التراكمية في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨) كما يلي: الصين، والهند، ومصرف التنمية الإسلامي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق التنمية الدولية لمنظمة الدول المصدرة للنفط، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وجمهورية كوريا، والصندوق الاستئماني لنيجيريا، والبرازيل. ويختلف مقدمو المساعدة الإنمائية الجنوبيون من حيث شروط

التمويل وحجم المساعدة واتجاهاتها، وتفضيلات المواقع الجغرافية وقطاعات الهياكل الأساسية.

٢٦ - وكان من جراء الندرة النسبية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للهياكل الأساسية من الجهات المانحة التقليدية، وتقديم الدعم للهياكل الأساسية في الوقت المناسب من البلدان النامية، أن أصبحت هذه البلدان هي الشركاء المفضلين. لقد أهمل كل من الجهات المانحة التقليدية ومقدمي المساعدة الإنمائية الجنوبيين بعض القطاعات نسبياً، كالمياه، وهو مما أبطأ وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٧ - وتتبع الصين، وهي أكبر مصدر لتمويل الهياكل الأساسية فيما بين بلدان الجنوب، عملية فريدة من نوعها تتمثل في الاضطلاع بالمسؤولية عن مشاريع الهياكل الأساسية التي يتم تحديدها من خلال مفاوضات ثنائية واتفاقيات متبادلة. وعند التعامل مع بلدان لا تستطيع توفير الضمانات الكافية لتسديد القروض، تتبع الصين ما أصبح يعرف باسم "نموذج أنغولا"، وهو اتفاق مقايضة تتعهد بموجبه حكومة البلد بتقديم إمدادات من الموارد الطبيعية مقابل الهياكل الأساسية التي تشيدها شركات صينية. ويتضمن ذلك إبرام اتفاقيات على ثلاثة مستويات: الأول هو اتفاق إطاري خاص بين الحكومتين يحدد مبادئ التعاون. والثاني هو اتفاق بين المصارف وموردي المواد الخام. ويتضمن الثالث توقيع الحكومة الأفريقية عقود عمل مع الشركات التي توصي بها الرابطة الصينية للمقاولين الدوليين، مع قيام عمال صينيين ومحليين بأداء العمل^(٦).

٢٨ - وتعد الهند ثاني أكبر مقدم تمويلات للهياكل الأساسية للبلدان النامية الأخرى، حيث توجه معظم ذلك التمويل إلى أعضاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والبلدان المجاورة لها. وقد تم صرف معظم التمويل تحت رعاية البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي، الذي عمل مع ١٥٦ بلداً، وأنفق حوالي بليون دولار منذ أن بدأ عملياته في عام ١٩٦٤. ويقوم البرنامج بتدريب العاملين في الهند، ويقدم الدعم للمشاريع بما في ذلك المساعدة التقنية، وينظم رحلات دراسية، ويقدم إمدادات الإغاثة الإنسانية. وهناك مبادرة أخرى هي مساعدة الكومنولث الخاصة لبرنامج أفريقيا، والتي تركز على البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية البالغ عددها ١٩ دولة. وهناك برنامج أكثر محدودية، يُسمى الفريق - ٩، ويوفر ٥٠٠ مليون دولار من التسهيلات الائتمانية لثمانية بلدان في غرب أفريقيا لشراء منتجات

(٦) Martyn Davies, "How China is influencing Africa's development", background paper, Organization for Economic Cooperation and Development (2010).

وخدمات هندية، بينما تصدر تلك البلدان النفط إلى الهند أو تستضيف شركات هندية تعمل في مجال التنقيب عن النفط.

تبادل المعارف

٢٩ - أقرت البلدان النامية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والوكالات المانحة جميعاً بالأهمية القصوى لتدفق المعلومات وتبادل المعارف من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، فقد عملت على تيسيرهما بطرق مختلفة عديدة. وكانت أقرب الطرق مباشرة هي إنشاء "مخاور للمعرفة"، التي أصبح إنشاؤها مسألة تحظى باهتمام متزايد: ففي تموز/يوليه ٢٠١٢، اجتمع نحو ٣٠٠ مندوب من ٤٠ بلداً في بالي بناء على دعوة من حكومة إندونيسيا لمناقشة كيفية القيام بذلك بنجاح. وتبادلوا المعلومات والخبرات، وأقروا بأن العناصر الأساسية الثلاثة للنجاح هي الدعم السياسي القوي، والتمويل الموثوق (وجود نماذج الشراكة مع القطاع العام وبين القطاعين العام والخاص)، والدعم من الممارسين الذين لديهم فعلاً المعرفة والخبرة التي سيتم تبادلها.

٣٠ - وتعد جميع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة محاور معرفة رئيسية في مجالات خبراتها، وكما تشير العينات التالية، فقد تفاوتت مبادراتها على نطاق واسع. وقد أنشأت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الأكاديمية العالمية لتنمية الجنوب، التي تتيح الوصول إلى الحلول والخبراء لتنمية الجنوب. ويوجد لدى البنك الدولي مرفق لجهات مانحة متعددة فيما بين بلدان الجنوب، تدعمه ٤ بلدان ذات دخل متوسط. وتركز الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في برامجها الإقليمية، بالدرجة الأولى على عمليات نقل المعارف التي تشارك فيها شبكات من العاملين والمؤسسات في البلدان النامية، مثل أكاديمية العلوم للعالم النامي (التي ما زالت تعرف باسمها المختصر السابق (TWAS) أي أكاديمية العلوم للعالم الثالث). ويعمل مركز تنمية المعرفة للبلدان الأمريكية في تقديم التدريب المهني التابع لمنظمة العمل الدولية على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق منصة وشبكة إقليميتين لتبادل المعرفة في مجال سياسات تنمية المهارات؛ وهو يربط بين المؤسسات العامة والمنظمات الدولية والمنظمات الاجتماعية الشريكة والجامعات والمجتمع المدني. ولدى برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، مركز للتميز لمكافحة الجوع في البرازيل للمساعدة على نشر المعرفة الناتجة عن الإنجاز الرائع الذي حققه ذلك البلد في مجال الحد من الفقر. وتستضيف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مراكز في الصين والهند للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب. وسوف تستضيف أيضاً المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٢ (الذي سيعقد في

فينا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر)، وهو المنصة التي وضعتها الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب لعرض الحلول الإنمائية الجنوبية للمشاكل المشتركة بين البلدان النامية.

٣١ - وعلى المستوى الوطني، تحققت زيادة في الشفافية في السنوات الأخيرة، حيث أصدر عدد من الحكومات التي لها برامج رئيسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بيانات توضح ما تفعله، أو أسست منظمات مستقلة لتركيز أنشطتها. وأصدرت الصين بياناً أبيض يعطي نظرة عامة بشأن الأنشطة التي تضطلع بها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأنشأت الهند شراكة جديدة للمساعدة الإنمائية، كما أنشأت البرازيل الوكالة البرازيلية للتعاون ونظمت الوكالة الجديدة للتعاون الإنمائي في المكسيك، وتسمى الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية، اجتماعاً ضم ٢٧ محورا من محاور المعرفة القائمة في ١٤ مجالاً مواضيعياً. وتواصل إندونيسيا توزيع الأعمال المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بين دوائر حكومية أربع، ولكنها وضعت التصميم العام ومخطط عمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأنشأت فريق تنسيق لتنفيذهما. وأنشأت سنغافورة شركة عامة جديدة، هي مؤسسة سنغافورة للتعاون، لتكون المنفذ الوحيد للحصول على الخبرة من ١٥ وزارة حكومية و ٦٦ مجلس تنظيمي للقطاع العام، ومجموعة واسعة من شركات القطاع الخاص ذات التخصصات الدقيقة.

٣٢ - وفي غضون ذلك، تلقت الجامعة الافتراضية الأفريقية تمويلاً لفتح ١٢ مركزاً جديداً للتعليم الإلكتروني عن بعد، وتطوير ١٥ مركزاً قائماً، وتعزيز القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين برامج العلوم والتكنولوجيا، وتدريب الموظفين على وضع مناهج تدريبية في هذا الصدد. وتقدم تلك الجامعة، التي أنشأها البنك الدولي في عام ١٩٩٧، دورات للتعليم الإلكتروني في مرحلتها الدراسية الجامعية والدراسات العليا في الرياضيات والعلوم، وتعليم المعلمين، والمهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الفصول الدراسية. وقد تخرج من هذه الجامعة ٤٠.٠٠٠ طالب من ٢٧ بلداً من بلدان جنوب الصحراء الكبرى.

٣٣ - وما زالت الطرق التقليدية لتبادل المعارف - من خلال الجامعات التقليدية - تواصل أيضاً القيام بدور محوري في جزء كبير من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأسفرت ست سنوات من الإعداد في أفريقيا عن الإعلان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عن أن جامعة البلدان الأفريقية ستفتح أبوابها لطلاب الدراسات العليا والباحثين في خمسة مراكز تستضيفها جامعات قائمة. وتشمل وحدات الجامعة مركزاً لعلوم الأرض والحياة تستضيفه جامعة

عبدان في نيجيريا، ومركزا للتكنولوجيا والعلوم والابتكار في جامعة جومو كينيا في كينيا، ومركزا للحكم والعلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة ياوندي في الكاميرون؛ ومركزا لعلوم الفضاء في جنوب أفريقيا؛ ومعهدا للمياه والطاقة وتغير المناخ تدعمه شبكة مؤلفة من ١١ جامعة جزائرية. وستقوم رابطة الجامعات الأفريقية والأكاديمية الأفريقية للعلوم بأدوار رئيسية في إدارة الجامعة، التي يتوقع أن يلتحق بها ١٠٠ طالب وطالبة في كل مركز، وأن يرتفع ذلك العدد إلى ما مجموعه ١٥٠٠٠ طالب بحلول عام ٢٠١٥. وسوف تدعم الهند الوحدة النيجيرية، وستدعم السويد الوحدة الموجودة في الكاميرون. ويتوقع إبرام اتفاقات شراكة أخرى قبل أن تفتح الجامعة أبوابها للطلاب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

جيم - تباين حقائق التكامل الإقليمي

٣٤ - يختلف سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وظروفه اختلافاً كبيراً على الصعيد الإقليمي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. والمؤشر الجاهز للدلالة على هذه الاختلافات هو مستوى التجارة داخل المنطقة الواحدة كحصة (نسبة مئوية) من مجموع صادرات كل منطقة من البضائع، على النحو المبين في الجدول التالي.

المنشأ	الوجهة			
	أفريقيا	آسيا	رابطة الدول المستقلة	الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية
أفريقيا	١٢,٣	٢٤,١	٠,٤	٢,٧
آسيا	٢,٧	٥٦,٢	١,٨	٣,٢
رابطة الدول المستقلة	١,٥	١٤,٩	١٨,٦	٣,٣
الشرق الأوسط	٣,٢	٥٢,٦	٠,٥	١٠,٠
أمريكا الجنوبية والوسطى	٢,٦	٢٣,٢	١,٣	٢٥,٦

المصدر: مستمد من منظمة التجارة العالمية، الإحصاءات التجارية الدولية لعام ٢٠١١، استناداً إلى بيانات عام ٢٠١٠.

٣٥ - ويعكس ارتفاع مستوى التبادلات داخل منطقة آسيا كون الشركات عبر الوطنية في شرق وجنوب شرق آسيا أنشأت سلاسل إنتاج تعبر الحدود الوطنية، ويتوزع فيها التصنيع والتجميع والتشطيب والتعليق على بلدان مختلفة. ولقد سجل الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل والتصنيع في شرق وجنوب شرق آسيا زيادة كبيرة جداً، وتضم هاتان المنطقتان دون الإقليميتين حالياً أفضل شبكات اتصال في مناطق العالم النامي.

٣٦ - وتمثل التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة في أمريكا الجنوبية والوسطى ربع مجموع صادرات المنطقة، رغم وجود تباين كبير في الوجهات النهائية لصادرات بلدان هذه المنطقة. على سبيل المثال، تحقق المكسيك، وهي عضو في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أكثر من ٨٠ في المائة من تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية و ٦,٤ في المائة فقط مع سائر أمريكا اللاتينية. أما الأرقام المقابلة للبرازيل فهي ١٢,٥ في المائة و ٢٢,١ في المائة والأرقام المقابلة للأرجنتين هي ٦,٩ في المائة و ٤٠,٩ في المائة^(٧). أما المناطق المتبقية (أفريقيا، ورابطة الدول المستقلة، والشرق الأوسط) فحوصها من التجارة داخل منطقتها أقل نظراً إلى أنها تصدر كميات كبيرة من الموارد الطبيعية في معظمها إلى الاقتصادات المتقدمة النمو في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

٣٧ - ولا تزال أفريقيا التي تعاني من ضعف الهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية، وشبكات الاتصال، وتدني مستويات التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة تواجه مشاكل خطيرة تتراوح بين مستويات الفقر المدمرة والتراعات المسلحة الطويلة الأمد والإرهاب والكوارث الطبيعية، بما في ذلك اجتياح الجراد الصحراوي والمجاعة في القرن الأفريقي خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢. وعلى الرغم من هذه التحديات، فالمنظور الأفريقي يتمحور حالياً بثبات حول ما يحمله المستقبل من وعود وكيفية تحقيقها. ولقد شدد التقرير المشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٢ والمعنون "تحرير طاقات أفريقيا باعتبارها قطبا من أقطاب النمو العالمي"^(٨)، وما استتبعه من نقاش في الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي أوضح الخطوات التي ينبغي اتخاذها بهذا الشأن. ويشدد هذا التقرير على مقتضيات تحقيق نمو مطرد خلال العقد القادمين، بما في ذلك تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية؛ والاستثمار في رأس المال البشري والهياكل الأساسية المادية الحيوية؛ والابتكار ونقل التكنولوجيا لزيادة القيمة المضافة، والتصنيع والتحول الهيكلي؛ وبذل الجهود من أجل معالجة تغير المناخ؛ وتحقيق "ثورة خضراء" في مجال الزراعة؛ وزيادة تمويل التنمية من المصادر الداخلية وخارجية؛ والإسراع في تحقيق التكامل الإقليمي والتبادل التجاري فيما بين بلدان أفريقيا إلى جانب إقامة "شراكات جديدة مع القوى الاقتصادية الجنوبية الناشئة"^(٩).

(٧) http://www.eclac.cl/publicaciones/xml/2/45452/Documento_Completo_Balance_Preliminar.pdf

(٨) Economic Commission for Africa and African Union Commission, Economic Report on Africa 2012:

.Unleashing Africa's Potential as a Pole of Global Growth; available from <http://new.uneca.org/era/era.2012.aspx>

(٩) المرجع نفسه، ص. ١٧٠.

٣٨ - ويستند بعض التوصيات المذكورة أعلاه إلى استنتاجات من الاتجاهات الحالية. فقد شكلت شركات يوجد مقرها في جنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة والهند القوة الدافعة وراء الزيادة الهائلة التي حدثت في خدمات الاتصالات الهاتفية في أفريقيا. وأفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تموز/يوليه ٢٠١٢ بأن الشركات الأفريقية بدأت تعوض عن تراجع استثمارات الشركات في أوروبا وأمريكا الشمالية في أفريقيا بسبب ما أصاب الأسواق المحلية لهذه الشركات من كساد. ولم تكن ترسبات النفط والغاز والثروات المعدنية الأخرى التي اكتشفت مؤخراً هي وحدها التي اجتذبت هذه الشركات؛ فالخدمات التي تتطلبها الطبقة المتوسطة التي بدأت تنشأ في جميع أنحاء أفريقيا هي التي اجتذبت سلاسل متاجر كبرى وشركات بناء ومصارف يوجد مقر معظمها في جنوب أفريقيا. ولقد أفادت صحيفة "وول ستريت" أن مجموعة شوبرايت (Shoprite) في جنوب أفريقيا "جمعت بليون دولار من السندات والمخزونات الجديدة في آذار/مارس لدعم التوسع في أسواقها، التي شملت نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما شكل زيادة على المتاجر البالغ عددها ٢٢٣ متجراً تملكها بالفعل في ١٦ بلداً خارج جنوب أفريقيا. وأنفقت مجموعة دانغوت، الشركة الصناعية الاندماجية النيجيرية في عام ٢٠١٠، مبلغ ٩٣ مليون دولار للحصول على حصة الأغلبية في شركة جنوب أفريقية لصناعة الإسمنت، ومبلغ ٤٠٠ مليون دولار لبناء معمل للإسمنت في زامبيا عام ٢٠١١. وكانت مؤسسة إيكوبنك المصرفية عبر الوطنية، الكائن مقرها في توغو، ثاني أكبر مستثمر في أفريقيا خلال العقد الماضي من حيث المشاريع الجديدة؛ ويعمل هذا المصرف حالياً في ٣٢ بلداً أفريقياً".

٣٩ - وأحرز معظم التقدم على مستوى شؤون البلدان الأفريقية تحت رعاية الاتحاد الأفريقي الذي يمثل أكثر الجهود تقدماً في العالم على المستوى المنظم والرسمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والجهد الوحيد الذي يمتد على مساحة قارة بأكملها. ولقد ساعد الاتحاد الأفريقي في تغيير طائفة من الحقائق الأفريقية بدعم من هيكله الدستورية الشاملة ومؤسساته العاملة وبرنامجه الإنمائي الرئيسي. وأوفد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعثات لحفظ السلام وبناء السلام للحد من النزاعات؛ وأتاح من خلال آلية استعراض الأقران، مقياساً للشفافية والمساءلة في الحكم؛ وحافظ على مشروعياته من خلال دعوة المجتمع المدني إلى المشاركة في تشكيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وباعتماده سياسة صارمة تقوم على عدم الاعتراف بالقادة الأفارقة الذي يتسلمون زمام الحكم عن

طريق الانقلابات العسكرية وقلص إلى حد بعيد تقلب الأوضاع السياسية ووطد أركان الديمقراطية في جميع أنحاء القارة^(١٠).

٤٠ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، من الأهمية بمكان أن يضع واضعو السياسات على الصعيد الإقليمي نصب أعينهم التباين الشديد في مستويات مشاركة البلدان في العمليات الاقتصادية الإقليمية.

دال - توسيع نطاق الشراكات من أجل التنمية

٤١ - في عام ١٩٩٥، حددت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ٢٣ بلداً نامياً، باعتبارها بلداناً "محورية" للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بفضل قدراتها التكنولوجية والاقتصادية المتقدمة نسبياً. ولا تزال هذه البلدان تضطلع بدور قيادي في توفير الدعم وتوسع نطاق التعاون على نحو متزايد. وقد أقامت فرادى البلدان مجموعة من العمليات التشاورية الأقاليمية (الصين - أفريقيا، والهند - أفريقيا، وجمهورية كوريا - أفريقيا، وتركيا - أفريقيا، والصين - أمريكا اللاتينية، والهند - أمريكا اللاتينية)؛ وتركز جميع هذه العمليات التشاورية بشدة على التعاون الاقتصادي والتقني، وإن كانت لا تتفق كثيراً في الأهداف أو العمليات. وعلى الرغم من تحقيق زيادة في الشفافية مؤخراً عن طريق هذه الترتيبات، فالمعلومات المتاحة غالباً ما لا تكون قابلة للمقارنة. وينبغي قراءة الوصف التالي لما يضطلع به الشركاء الرئيسيون من أنشطة تعاون فيما بين بلدان الجنوب مع أخذ هذا التحفظ في الاعتبار.

٤٢ - تقدم الصين معظم الدعم الأقليمي من أجل التنمية. ففي تموز/يوليه ٢٠١٢، أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، تعهدت بيجين بمضاعفة القروض التساهلية إلى ٢٠ بليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة. وتشارك أكثر من ٢٠٠٠ شركة صينية في بلدان نامية أخرى، في أفريقيا وأمريكا اللاتينية على حد سواء. ومع أن هذه الشركات تستقدم عموماً معظم الأيدي العاملة المستخدمة في المشاريع من الصين، فهي تستفيد أيضاً من المهنيين الأفارقة المدربين في إطار البرامج الرسمية الذين يتجاوز عددهم ٣٠٠٠٠ شخص. وفي عام ٢٠١١، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا ١٦٦,٣ بليون دولار، وهي زيادة تفوق ١٦ مرة المستوى الذي كانت عليه عام ٢٠٠٠، وبلغ الفائض التجاري لأفريقيا ٢٠,١ بليون دولار. وتبلغ قيمة مجموع الاستثمارات المباشرة

(١٠) تعززت هذه السياسة حين دخل الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم حيز النفاذ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢. وهذا الميثاق يتضمن تدابير لدعم المؤسسات والعمليات الانتخابية من أجل كفالة إجراء انتخابات ديمقراطية وحرّة وعادلة؛ ويرفض تغيير الحكومات بشكل غير دستوري، ويشدد على واجب ضمان استقلال القضاء، ويعزز احترام حقوق الإنسان.

للصين حالياً في أفريقيا ١٥,٣ بليون دولار، مقارنة بما تقل قيمته عن ٥٠٠ مليون دولار منذ ١٠ سنوات.

٤٣ - أما التعاون التقني والمالي للهند فموجه بصورة أساسية إلى منطقتها دون الإقليمية؛ وتشكل أفغانستان محور تركيزها الرئيسي. وأما ذلك الجزء من برنامج تعاون الهند مع بلدان الجنوب الذي يتجاوز منطقتها دون الإقليمية، فيميل بشدة لصالح أفريقيا. وتشمل حافظة مبادراتها في أفريقيا الإمداد بأصناف جنسية ميسورة التكلفة من الأدوية ذات العلامات التجارية الباهظة الثمن؛ والشبكة الإلكترونية للبلدان الأفريقية، وهي نظام للاتصالات ذو نطاق عريض يربط المشافي والمؤسسات التعليمية الأفريقية بمراكز التفوق في الهند؛ وبرنامج لتقديم مساعدة تقنية متنوعة يستقدم نحو ١ ٦٠٠ شاب أفريقي سنويا للدراسة في الهند.

٤٤ - وخصصت حكومة البرازيل ٣٠ مليون دولار لوكالة التعاون التابعة لها التي تركز ٧٥ في المائة من ميزانيتها للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجزء المتبقي لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. والبرازيل ناشطة في مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أكثر من ٨٠ بلداً. ولقد أحرز كل من تايلند وتركيا وجمهورية كوريا وماليزيا تقدماً هائلاً في تعزيز الشراكات والبرامج فيما بين بلدان الجنوب وتوظيفها على الصعيدين الثنائي والإقليمي، وتقوم حالياً بإنشاء مؤسسات لتعزيز المزيد من تبادل المعارف وإجراء البحوث في مجالات منها الزراعة والطاقة وتغير المناخ.

٤٥ - ولقد ظلت الشراكة التي أنشئت بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٣ توسع نطاق العلاقات داخل هذه المجموعة عن طريق مؤتمرات القمة التي تعقد كل سنتين وتتيح تنظيم مناسبات ثقافية وعروض للمنظمات غير الحكومية وحلقات دراسية. ولدى هذه الشراكة أيضاً صندوق إنمائي تديره الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي يسهم فيها كل عضو بمليون دولار سنوياً لتنفيذ مشاريع تكافح الجوع والفقر. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، استضافت الهند مؤتمرها الوزاري الأول الذي تنظمه الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا بشأن توفير العمل اللائق، والذي حضره ٢٢ بلداً وركز على تبادل المعارف والخبرات. وقرر المؤتمر إنشاء فريق عامل يجتمع سنوياً للبحث في هذا الموضوع.

هاء - دور منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٤٦ - بعد أكثر من ثلاثة عقود مرت منذ أن حثت خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني بين البلدان النامية على "أن يتشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بروح

التعاون فيما بين بلدان الجنوب“، أفادت وحدة التفتيش المشتركة، في عام ٢٠١١، أن التقدم كان بطيئا، على الرغم من أن التطورات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة أظهرت تقدما مطردا لدى عدد من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها. ويبرز هذا الفرع ما يتوافر من أدلة على اتباع الوكالات نهجا أكثر استراتيجية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب^(١١).

٤٧ - عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا عددا من مناهج إدارة المعارف، بما في ذلك عملية تبادل فريدة للحلول أطلقت في الهند في عام ٢٠٠٥ لتكون بمثابة مناهج محايد لتبادل المعارف والأفكار بين العاملين الممارسين في مجال التنمية البالغ عددهم ٣٥ ٠٠٠ شخص في ١٣ مجالا مواضيعيا. وقد نفذت هذه المبادرة الحائزة على إحدى الجوائز^(١٢) بدعم من البرنامج الإنمائي على مدى السنوات الخمس الماضية في إندونيسيا وبوتان وتايلند وجزر المحيط الهادئ وكمبوديا، في حين لا يزال ثمة مزيد من المبادرات التي تنتظر دورها لأن تنفذ. وعلى الصعيد الإقليمي، أقام البرنامج الإنمائي شراكات استراتيجية جديدة مع البرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا وسنغافورة والصين والمكسيك والهند، فضلا عن إندونيسيا (ستوضع في صيغها النهائية في عام ٢٠١٢)، من أجل تيسير تدفق المعارف والخبرات بين بلدان الجنوب، وذلك لتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى يتسنى تحقيق تركيز استراتيجي على مسائل السياسات العامة، وتشجيع الحوار، يسعى البرنامج الإنمائي إلى إنشاء مراكز امتياز عالمية تعنى بالمسائل المواضيعية، أو مراكز تعنى بالسياسات العامة، في البلدان التي اكتسبت خبرة قيمة ذات صلة في عمليات التنمية الخاصة بها، بما في ذلك سنغافورة، بشأن التميز في تقديم الخدمات العامة، والصين، بشأن الحد من الفقر، وتركيا، بشأن الاستفادة من قوة القطاع الخاص في التنمية.

٤٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، اعتمد مجلس إدارة منظمة العمل الدولية استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتركز هذه الاستراتيجية على أربعة مجالات من مجالات برنامج العمل اللائق، وهي: احترام حقوق الإنسان للعمال في أماكن العمل، وتعزيز فرص العمل، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتشجيع الحوار على صعيد المجتمع. ومن الأمثلة على مشاريع منظمة العمل الدولية الجارية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المشروع الذي تموله الوكالة الكندية للتنمية الدولية لتدريب مفتشي العمل في

(١١) للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلا عما قدمته الأمم المتحدة مؤخرا من دعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، انظر الوثيقتين SSC/17/1 و SSC/17/2، اللتين قدمتا إلى الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(١٢) في حزيران/يونيه ٢٠١٢، حصلت المبادرة على جائزة the eWorld Public Choice Award في المنتدى العالم الإلكتروني الثاني المعقود في نيودهي ضمن فئة ”أفضل مبادرة للتطبيقات/المحتويات المحلية“.

كولومبيا وهندوراس على يد مدربين أرجنتينيين؛ والتمويل الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى البرازيل لمساعدة هاييتي على مكافحة عمل الأطفال؛ وانضمام الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا إلى ألمانيا لتمويل مشاركة ممثلي منظمات العمال في برامج جامعة العمل العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية.

٤٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بدأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية تنفيذ مشروع جديد يتعلق بموضوع "التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز الملكية الفكرية والتنمية". ويدعم هذا المشروع تبادل الخبرات بين البلدان النامية في الجوانب التقنية والقانونية لحماية الملكية الفكرية، بحيث تعود هذه العملية بالفائدة على أقل البلدان نمواً. وقد تقرر عقد مجموعة من الاجتماعات الإقليمية والأقليمية، فضلاً عن تنظيم حدث سنوي عالمي. وسوف يعقد الاجتماع الأول في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٥٠ - وأعقب إنشاء وحدة الأونكتاد المعنية بالتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في عام ٢٠٠٩، صدور منشورين رئيسيين ركزا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهما: تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٠^(١٣)، وتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١^(١٤). ويتناول تقرير الاقتصاد الإبداعي لعام ٢٠١٠^(١٥)، الذي صدر بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز الاقتصادات الخلاقة بين الشركاء.

٥١ - ويتمويل من ماليزيا، تقوم اليونسكو بتنفيذ برنامج مدته خمس سنوات لبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب لتحسين التعليم والعلوم. والجهات المستفيدة من هذا البرنامج هي أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن خلال اتفاق أبرم مع جنوب أفريقيا يتعلق بصناديق استثمارية، تعمل اليونسكو على وضع سياسة بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار في جميع بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥٢ - وأطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة منهاجاً على شبكة الإنترنت لتشجيع تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب يهدف إلى بناء القدرات من أجل تحسين الإدارة البيئية.

(١٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٠: التعاون فيما بين بلدان الجنوب: أفريقيا وأشكال الشراكات الإنمائية الجديدة"، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.D.13.

(١٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١: الدور المحتمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للتنمية الشاملة والمستدامة، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.II.D.5.

(١٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الاقتصاد الإبداعي لعام ٢٠١٠: خيار التنمية الممكن (٢٠١٠)، متاح في الموقع التالي: <http://academy.ssc.undp.org/DOCs/CER2010v2.pdf>.

وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الدولي لسياسات النمو الشامل الكائن مقره في البرازيل، يعمل برنامج البيئة أيضا من أجل توضيح الطريقة التي يمكن بها تعميم مراعاة الروابط القائمة بين الفقر والبيئة في عمليات تخطيط التنمية، مع حماية الفقراء من الآثار السلبية، في الوقت نفسه.

٥٣ - واصلت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي استضافها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحسين الخدمات وفعاليتها بوصفها الجهة التي تتولى تنظيم اجتماعات للحوار على الصعيد الحكومي الدولي بشأن السياسات (على سبيل المثال، الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقودة في الفترة ٢٢-٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢)، وباعتبارها مبتكرة لآليات تبادل المعارف، وحافزة على إقامة شراكات جامعة بين القطاعين العام والخاص، وميسرة للتعاون فيما بين الوكالات في تنفيذ وثيقة نيروبي الختامية. لقد اضطلعت بهذه الأمور في إطار دورها بوصفها أمانة اللجنة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومن خلال هيكلها المتعدد الأطراف الثلاثي العناصر لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، المكون من الأكاديمية العالمية لتنمية بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن الدول الأعضاء، في وثيقة نيروبي الختامية، شجعت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الوحدة الخاصة.

٥٤ - كل هذه المبادرات تدل على تعاضم الأهمية التي تعلقها وكالات الأمم المتحدة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتؤكد ضرورة التعامل مع مسألة تزداد إلحاحا باطراد، وهي كيفية معرفة أفضل السبل الملائمة لتنسيق العمل في مجالات شديدة التنوع وإن كانت تظل مترابطة. فلا يمكن أن ينطبق مفهوم "توحيد الأداء" لمنظومة الأمم المتحدة بطريقة محض على صعيد الخدمات اللوجستية والإدارة؛ فلا بد أن يكون هناك شعور راسخ بوجود علاقات موضوعية مترابطة توجه الأعمال المتعلقة بتحقيق التنمية إذا أريد لهذا المفهوم أن يكون فعالا. ولكي يحدث هذا، ينبغي دراسة وضع ترتيبات مؤسسية جديدة وتنفيذها، وتحقيق تدفقات جديدة للمعلومات من أجل تحليل البيانات بصورة مطردة وسريعة.

ثالثا - الملاحظات وسبل المضي قدما

٥٥ - أدى "صعود الجنوب" على مدى العقد الماضي إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية عموما في بلدان الجنوب، ولكن الدراسات تشير إلى أن هذا الصعود لم يغير ظاهرة "الاقتصادات المعزولة" في البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا في دخلها على تصدير عدد قليل

من السلع. وكانت قدرات هذه البلدان على تهيئة فرص للعمل ضعيفة، على الرغم من تحقيقها نمواً مطرداً وسريعاً في ناتجها المحلي الإجمالي؛ وارتفعت فيها معدلات البطالة ونقص العمالة إلى مستويات مرتفعة جداً في المناطق الجنوبية التي تشهد اضطرابات سياسية ونزاعات. كذلك، فإن ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل في جميع البلدان النامية التي تشهد نمواً سريعاً يشكل مصدراً لعدم الاستقرار.

٥٦ - وهناك جهود جارية تبذل لاستنباط نماذج إنمائية تنشئ توازناً بين النمو والشواغل المتعلقة بالإنصاف وحماية البيئة. على سبيل المثال، بذلت البرازيل جهوداً حثيثة للقضاء على الجوع والحد من الفقر، وزيادة فرص العمل وتوفير الكهرباء والوقود المنخفض التكلفة لمواطنيها. وكانت النتيجة حدوث انخفاض في معدلات الفقر بنسبة ٦٦ في المائة، وزيادة في معدلات تعليم الكبار بنسبة ٣٠ في المائة، وزيادة بنسبة ٢٥ في المائة في مجال العمالة. ومن خلال مركز التفوق لمكافحة الجوع التابع لها، وبرنامج يموله مصرف التنمية الأفريقي لنشر خبراته في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أصبحت البرازيل مركزاً للخبرة المتخصصة في مسألة تم جميع البلدان، بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان الغنية وما يتخللها من جيوب فقر مزمنة.

٥٧ - شارك واضعو السياسات وقادة الشركات ومنظمات المجتمع المدني، أثناء الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو دي جانيرو، ٢-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠)، في البحث عن نماذج جديدة في هذا الصدد. أما العمليات التحضيرية التي جرت على الصعيد الإقليمي فقد كانت في الأساس جهوداً بذلت فيما بين بلدان الجنوب لصياغة مواقف واستراتيجيات مشتركة لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على مدى ١٠ سنوات، وهي جهود حث عليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢، المعقود في جوهانسبرغ. وكان من بين النتائج الصافية إطار عشري لأفريقيا لتنفيذ برامج بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ واستراتيجية إقليمية لأمريكا اللاتينية لتنفيذ مبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي تهدف إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، و”خارطة طريق للنمو الأخضر المنخفض الكربون” لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تبين ضرورة إجراء تغييرات منهجية وتقتصر خيارات لوضعي السياسات؛ واستراتيجية عربية بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبرنامج دون الإقليمي لآلية التعاون في مجال البيئة لمنطقة شمال شرق آسيا. وكان الهدف من هذه المبادرات الإقليمية هو أن تكون جزءاً من جهد منسق على الصعيد العالمي لوضع نموذج جديد للتنمية، ولكن هذا لم يحدث في المؤتمر.

٥٨ - لا بد من تسليط الضوء على أهمية الدعوة التي وجهها المؤتمر الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في نيروبي، لتحقيق مزيد من الفعالية في العمليات فيما بين بلدان الجنوب. ويكتسب نفس القدر من الأهمية تلك الجهود المبذولة حالياً لإعادة تكوين الترتيبات المؤسسية للأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالتزامن مع المداورات المتعلقة باستعراض عام ٢٠١٢ الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وجدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٥٩ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ليسا منهجين يكتسبان أهمية متزايدة لدى البلدان النامية فحسب، بل لقد أصبحا عاملين محوريين رئيسيين يدعمان أكثر الأقطاب دينامية في الاقتصاد العالمي. وسوف يتطلب هذا من البلدان النامية اعتماد نهج استراتيجي وشامل للتنمية يتجاوز المخاوف التقليدية من أجل ضمان مشاطرة فوائدها على نحو أكثر إنصافاً.

٦٠ - وفي إطار الترتيبات الوطنية والمتعددة الأطراف الحالية، التي تجنح كثيراً إلى البيروقراطية وتشارك فيها جهات التنسيق الوطنية أو القطاعية، لا تحظى أدوار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الهامة، والمنتشرة على نطاق واسع، بقدر واف من الإبلاغ أو التحليل. وقد أظهرت التجربة أن هذه الترتيبات لا تؤمن تدفقاً للمعلومات موثوق بها أو شاملة. صحيح أن النظام المتعدد الأطراف يوفر النطاق الدولي والوجود المادي لتوفير هذه الخدمة، ولكن ثمة حاجة إلى تحديد واضح لتلك الأدوار والمسؤوليات لضمان الفعالية ومنع الازدواجية.

٦١ - لقد حددت البلدان النامية عدداً من التحديات المشتركة التي هي ذات أولوية قصوى، بما في ذلك تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تمثل الحد الأدنى من متطلبات ما يجب تحقيقه لضمان تحقيق تنمية بشرية مستدامة. غير أن على البلدان النامية والبلدان المتقدمة، في بيئة ما بعد عام ٢٠١٥، أن تتفق على مستقبل التنمية وعلى تحديد دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله. ويرجع هذا إلى أن مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب أصبح الآن يمتد خارج نطاق وسائل تنفيذ التنمية أو تمويلها، ويصب في مسائل تتعلق بتحديد الممارسات الجيدة التي أثبتت جدواها، وتحديد الوسائل التي يمكن بها توسيع نطاق تلك الممارسات.

٦٢ - يجب أن يكون تحقيق التنمية المستدامة هو الإطار التنظيمي للحوار المؤجل بين الدول الأعضاء. والمسألة المركزية في هذا الصدد هي كيف يتم تغيير أنماط استخدام الموارد وأنماط الإنتاج والاستهلاك. وقد أحرز تقدم في مجال النهوض بمصالح البلدان النامية على مدى

العقود الخمسة الماضية. وعندما ينظر المجتمع الدولي إلى مستقبل النظام المتعدد الأطراف في عمليات وضع الاستراتيجيات المقبلة، ينبغي أن يوجه الكثير من التفكير نحو أفضل الطرق التي ستستخدمها منظومة الأمم المتحدة للاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لضمان تحقيق نتائج فعالة في مجال التنمية. وينبغي أن يشمل هذا التركيز على جوانب الهيكل الاقتصادي والمالي والمتعلق بالحكم والتنمية على النطاق الدولي، وهو هيكل ينبغي أن يكون شاملاً وأن يتيح لجميع البلدان النامية الفرصة ليكون لها صوت فعال.

٦٣ - الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هو العمل من أجل وضع إطار نظري واستراتيجي واضح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أحرز تقدم في العمل على هذه الجبهة في إطار منظومة الأمم المتحدة، وذلك في شكل مشروع إطار لمبادئ توجيهية للتنفيذ، غير أن ثمة حاجة إلى المزيد من الأدوات في مجال السياسات العامة تُحدد لكل وكالة بوجه خاص لتحقيق التنفيذ التام على نطاق المنظومة. علاوة على ذلك، لما كانت المسؤولية عن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرات التعاون الثلاثي تقع أساساً على عاتق الدول الأعضاء، هناك حاجة إلى أن تقوم البلدان، كل على حدة، بوضع الصكوك الخاصة بكل منها على صعيد السياسات العامة، لتوفير الأطر اللازمة لدعم وتوجيه مبادرات التعاون الخاصة بكل منها، لتشمل المجموعة المتنوعة من شركاء التنمية، بدءاً من الشركاء في المجتمع المدني وانتهاءً بالشركاء من القطاع الخاص، الذين يمكن أن تتعاون البلدان لتلبية متطلباتها الإنمائية.

٦٤ - تظل منظومة الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بدعم جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تبذلها الدول الأعضاء، وتقوم بتنظيم نفسها لتحقيق هذه الغاية، عن طريق جملة أمور منها توفير الخدمات الاستشارية، والعمل مع البلدان من أجل إنشاء مراكز امتياز، وتقديم خدمات معرفية لمطابقة العرض بالطلب، وجميعها تعمل على تعزيز وتحسين القدرات الوطنية للتعامل مع عالم يتغير بسرعة. وهذه المبادرات بحاجة إلى أن يقدم لها دعم متزايد من خلال الأشكال المتعددة الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الرامية إلى التصدي لتحديات التنمية المشتركة كالأمّن الغذائي وأمن الطاقة، والتقلبات المالية وتغير المناخ. فالدول الأعضاء التي تلمس في نفسها القدرة على زيادة الاستثمار في مبادرات التعاون المتعددة الأطراف فيما بين بلدان الجنوب التي تتلقى الدعم من جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، من خلال جملة وسائل منها صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حرية بأن تفعل ذلك.

٦٥ - أما الأعمال التنظيمية والتنفيذية في الأمم المتحدة والمتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فهي بحاجة أيضا إلى ترشيد وتنسيق أفضل لتستجيب بمزيد من الفعالية للاحتياجات الإنمائية لجنوب يشهد نموا متصاعدا وما يصاحب ذلك من دور اجتماعي واقتصادي عالمي متعاضم. وفي هذا السياق، تنتظر الدول الأعضاء من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة أن تظطلع بأدوار متعددة، بأن تكون، مثلا، بصفة منظمي اجتماعات، ودعاة، ووسطاء للمعرفة، وبناء للشراكات، ومراقبين لما يجرز من تقدم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وينبغي أن تهدف الجهود المبذولة لتعميم مراعاة التعاون، فيما بين بلدان الجنوب في ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم للتنمية، إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة في الجنوب من خلال عمليات تخطيط وسياسات وبرامج إنمائية تنفذ على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.